

الحكومة تطلق أولى تجارب التعداد الاقتصادي خلال أيام على
6000 منشأة.. بدء التنفيذ منتصف نوفمبر..حصر مساهمة
الأنشطة في الناتج المحلي ومعرفة حجم الاقتصاد غير الرسمي
أبرز الأهداف..و"الإحصاء" يؤكد على سرية البيانات

الثلاثاء، 04 سبتمبر 2018 12:19 م

كتبت- هبة حسام



اللواء خيرت بركات رئيس جهاز الإحصاء والدكتور حسين عبد العزيز المشرف على التعداد الاقتصادي

- 1200 باحث لتنفيذ التعداد الاقتصادي

- مسئول: 80 مليون جنيه تكلفة التعداد والبيانات الفردية سرية بحكم القانون

- التعداد الحالي أول تعداد اقتصادي إلكتروني والخامس في سلسلة التعدادات الاقتصادية

تستعد الحكومة ممثلة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لإطلاق أولى التجارب القبلية لتنفيذ التعداد الاقتصادي خلال أيام على 6 آلاف منشأة اقتصادية، وذلك للتأكد من عدم وجود أي عقبات أو تحديات أمام الباحثين، قبل البدء الفعلي للتنفيذ على مستوى الجمهورية والمقرر منتصف نوفمبر المقبل.

قال الدكتور حسين عبد العزيز المشرف على تنفيذ التعداد الاقتصادي بجهاز الإحصاء، إنه سيتم يوم السبت المقبل إطلاق تجربة قبلية لتنفيذ التعداد الاقتصادي، على أن تطبق تلك التجربة على نحو 6000 منشأة اقتصادية، لافتاً إلى أنه ابتداءً من نهاية أكتوبر المقبل سيتم تدريب أول مجموعة من الباحثين المشاركين في تنفيذ التعداد ميدانياً.

وأوضح عبد العزيز، في تصريحات خاصة لـ "اليوم السابع"، أنه تم تقسيم الجمهورية إلى 3 أقاليم، سيتم تدريب الباحثين لكل إقليم لمدة 15 يوماً بالمدينة التعليمية بـ 6 أكتوبر، على أن يتم بدء العمل الميداني في هذا الإقليم فور انتهاء مدة التدريب، لافتاً إلى أن الإقليم الأول الذي سيتم البدء بتدريب باحثيه نهاية أكتوبر المقبل، هو إقليم الوجه البحري ومحافظة القاهرة.

وتابع قائلاً: "فور انتهاء مدة التدريب والمحددة بـ 15 يوماً يبدأ الباحثون في العمل الميداني للتعداد، على أن يقوم الجهاز بتدريب الدفعة الثانية من الباحثين للإقليم الثاني لمدة 15 يوماً أيضاً، وهكذا، حتى يتم الانتهاء من تدريب باحثي الـ 3 أقاليم التي تم تقسيم الجمهورية إليها"، مضيفاً أن إجمالي الباحثين المشاركين في تنفيذ التعداد الاقتصادي يبلغ عددهم نحو 1200 باحث على مستوى الجمهورية.

6 أشهر.. عمل ميداني لتنفيذ التعداد الاقتصادي

وأشار المشرف على التعداد الاقتصادي إلى أن العمل الميداني للتعداد الاقتصادي يستمر لمدة 6 أشهر من تاريخ البدء "منتصف نوفمبر"، على أن تعلن النتائج النهائية له خلال أكتوبر 2019، موضحاً أنه بالرغم من اختلاف التعداد الاقتصادي عن التعداد السكاني من حيث قلة أعداد الباحثين المشاركين به، إلا أنه تعداد أكثر تخصصاً وصعوبة.

وأضاف: "حرصنا في الإعلان عن قبول باحثين للمشاركة في تنفيذ التعداد أن يكونوا من خريجي كليات التجارة أو لديهم معرفة بالحسابات التجارية، خاصة أن استمارة التعداد الاقتصادي بها العديد من التساؤلات الاقتصادية المتخصصة التي تحتاج لفهم من قبل الباحث لضمان دقة وجودة البيانات والنتائج المجمعة من الشركات والمنشآت الاقتصادية".

تنفيذ التعداد الاقتصادي الحالي باستخدام التابلت

وأكد الدكتور حسين عبد العزيز، أن جزءاً أساسياً من أهداف التعداد الاقتصادي هو التعرف على هيكل وحجم الاقتصاد غير الرسمي بالدولة، لافتاً إلى أن التعداد الاقتصادي الحالي يعد أول تعداد إلكتروني سينفذ باستخدام التابلت، بدلاً من النظام الورقي الذي نفذت به التعدادات الاقتصادية السابقة ابتداءً من عام 1991/1992 وحتى عام 2012/2013.

يعد التعداد الاقتصادي الحالي لعام 20187/2019، هو التعداد الخامس في سلسلة التعدادات الاقتصادية، التي بدأت الدولة تنفيذها بمفهومها الواسع والشامل عام 1991/1992، حيث ينفذ التعداد الاقتصادي كل خمس سنوات، وبحسب جهاز الإحصاء، يعد هذا التعداد مصدراً أساسياً لجميع البيانات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية التي يتم مزاولتها في الجمهورية.

بحكم القانون.. بيانات الأفراد "سرية" ولا يمكن الاطلاع عليها

ومن جهته، كشف مصدر مسئول بجهاز الإحصاء، أن تكلفة التعداد الاقتصادي الحالي تصل لنحو 80 مليون جنيه، معظمها أجور للباحثين المشاركين في تنفيذه، موضحاً أنه طبقاً للقانون المنظم للعلاقة بين المواطنين والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء رقم 35 لسنة 1960 والمعدل بالقانون رقم 28 لسنة 1982، تعد البيانات الفردية سرية للغاية ولا يمكن لأي جهة في الدولة الإطلاع عليها.

وشدد المصدر في تصريحات لـ "اليوم السابع"، على أنه لا يجوز استغلال أو استخدام أي بيان إحصائي لربطه بالضريبة أو لترتيب أي عبء مالي آخر، لافتاً إلى أنه من أهم عوامل نجاح التعداد الاقتصادي هو صاحب المنشأة ومدى تعاونها مع الباحث الذي يقوم بزيارته في استيفائه كل البيانات المطلوبة، فكلما أدلى ببيانات صحيحة وكاملة، كلما ساهم في جودة البيانات والنتائج النهائية للتعداد.

أهداف التعداد الاقتصادي

وبحسب منهجية جهاز الإحصاء فى إجراء التعدادات الاقتصادية، والتى وضعها الجهاز وفقاً للمفاهيم والمعايير الدولية، يستهدف التعداد الاقتصادى الحالى تنفيذ 8 أهداف، للخروج ببيانات اقتصادية شاملة ومدققة وتوفير صورة تفصيلية عن المنشآت الاقتصادية العاملة فى القطاعات المختلفة بالجمهورية، تمثلت تلك الأهداف فى التالى:

1- حصر الاقتصاد غير الرسمى.

2- توفير صورة كاملة ومعلومات تفصيلية عن هيكل وخصائص الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوزيعاتها الجغرافية.

3- توفير معلومات شاملة وتفصيلية عن قيمة مدخلات وخرجات كل نشاط اقتصادى.

4- توفير بيانات عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

5- قياس مدى مساهمة كل نشاط اقتصادى فى الناتج المحلى الإجمالى والأهمية النسبية لكل نشاط.

6- التعرف على هيكل العمالة فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوزيعاتها طبقاً لمجموعات المهن.

7- التعرف على قدرة وإمكانية كل نشاط اقتصادى فى توفير فرص عمل جديدة والتى تساعد على خفض معدلات البطالة الحالية.

8- الوقوف على الطاقة غير المستغلة وأسباب عدم استغلالها فى كل نشاط اقتصادى.

منهجية "الإحصاء" في التعداد الاقتصادي

ومن المقرر، وفقا لمنهجية جهاز الإحصاء، أن يتم جمع بيانات التعداد الاقتصادي من القطاع العام/ الأعمال والقطاع الخاص، على أن تجمع بيانات القطاع العام /أعمال عن سنة مالية تبدأ في أول يوليو 2017 وتنتهي في نهاية يونية 2018، أما القطاع الخاص عن سنة ميلادية (تبدأ في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر 2017".

ومن الجدير بالذكر، أن مفهوم الاقتصاد غير الرسمي، والذي يضعه التعداد الاقتصادي الحالي ضمن أهدافه لحصره والتعرف على حجمه، يقصد به كل النشاطات الاقتصادية التي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي والذي تقوم الحكومة بضبطه، والتي لا تخضع للضرائب وليس لها سجل تجارى، ولا يتم مراقبتها من قبل الحكومة ولا تدخل ضمن الناتج القومى الإجمالى.